

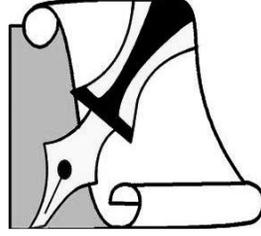


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## عون وبرّي.. الأزمة مستمرة

برغم أجواء التفاؤل والاستقرار السياسي والأمني مع بداية العام الجديد، فقد اتّجهت الأنظار في البلاد خلال الأيام الماضية إلى أزمة مرسوم الأقدميّة التي منحها الرئيسان ميشال عون وسعد الحريري إلى ضباط دورة العام ١٩٩٤، والتي طغت في السياسة على ما عداها، مع الاعتراض الشديد لرئيس مجلس النواب نبيه بريّ عليها.

وقد كشف هذا الأمر اشتباكاً سياسياً دستورياً عميقاً، يرتبط باتفاق الطائف وصلاحيات رئيس الجمهورية، وما بات يُعرف بالتوقيع الثالث؛ أي بمعنى آخر، توقيع المذهب الشيعي عبر وزارة المال.

وقبل الدخول في تحليل ما حدث، يمكن اختصار الخلاف باعتراض بريّ على عدم توقيع وزير المال علي حسن خليل، وهو توقيع مُلزم؛ إضافةً إلى عدم إرسال المرسوم إلى مجلس النواب. كما أن وجهة النظر التي يؤيدها سياسيون ومشرّعون وإعلاميون وأصحاب رأي في البلاد، تعتبر أنّ هذا المرسوم غير نافذ ويجب نشره في الجريدة الرسمية ككلّ المراسيم وقرارات الحكومة. وهذا الأمر يعتبره بريّ تجاوزاً لاتفاق الطائف، ويجب أن يكون الحكم فيه لمجلس النواب الذي عليه تفسير الدستور أو تعديله.

في المقابل، تقول وجهة نظر رئاسة الجمهورية إن المرسوم قد صدر وعُمم، ولا يمكن تعديله أو العمل على إلغائه. وتلفت النظر إلى أن التوقيع على المرسوم منوط بوزير الدفاع كما كلّ مراسيم الأقدميات والترقيات، وهو مرسوم لا يحتاج إلى توقيع وزير المال كونه لا يرتّب الأعباء

المالية، ولا يجب على المراسيم الإسمية أن تُنشر في الجريدة الرسمية، وتصبح سارية المفعول ويُعمل بها فور صدورها.

وبالنسبة إلى تجاوز اتفاق الطائف، فتتّم أوساط رئيس الجمهورية برّي بمحاولة خرق هذا الاتفاق. ويرفض عون اتّهامه في المقابل بمحاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وخاصةً إلى مرحلة ما قبل تعديل الدستور؛ ولا حلّ لهذه المعضلة من وجهة نظر عون سوى عبر المؤسسات، أي اللجوء إلى القضاء. ويلفت متابعون قريبون من وجهة نظر رئاسة الجمهورية، النظر إلى أنّ إجراء تفسير جديد للدستور يحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء المجلس النيابي، تماماً كتعديل الدستور.

وعليه تبدو الأزمة جدّ عميقة ولا حلّ قريب لها، في الوقت الذي لا يُعوّل كثيراً على مبادرة سيقوم بها رئيس الحكومة سعد الحريري، لسببين: الأول كون الحريري لن يقدم على مبادرة جدّية تخرق الجمود، والثاني بسبب فتور العلاقة بين الحريري وبرّي الذي يتّهم رئيس الحكومة بالتنسيق مع عون في موقفه. أي أنّ الحريري يبدو عاجزاً وغير قادر على التوسّط، ناهيك عن حلّ الأزمة، في الوقت الذي لا يزال فيه عون وبرّي مصرّين على موقفيهما المتعارضين.

ويقف برّي كثيراً عند تجاوز توقيع وزير المال على المرسوم، وتعامل رئاسة الجمهورية معه وكأنه بات أمراً واقعاً. وثمة تشديد على أنّ عون يريد تجاوز مبدأ التوافق الذي قام عليه اتفاق الطائف. وهذا الأمر يبدو سلبياً للغاية بالنسبة إلى برّي، لأنه يتجاوز مسألة التوقيع بحدّ ذاته والجدال حول ما إذا كان المرسوم يرتّب الأعباء المالية أو لا، إلى ما هو أبعد من ذلك، لناحية تجاوز توقيع فئة لبنانية على المراسيم، بما يخالف اتفاق الطائف، وهو أمرٌ يعتبره كثيرون خطأً أحمر بعد تضحياتٍ كبيرة قدّمتها الطائفة الشيعية خلال مرحلة الحرب اللبنانية؛ وهو أمرٌ لا يبدو

أن اتفاق الطائف قد كافأها عليه أصلاً، بينما شكّل أبناء هذه الطائفة الخزّان الرئيسي للحركات التي قامت على مواجهة الظلم الذي كان سائداً في النظام اللبناني منذ نشوئه في العام ١٩٢٠، حتى تعديل الدستور، جزئياً، في العام ١٩٩٠.

كذلك، يجب التنبّه من محاولة لاستئثار البعض بامتيازات جهد اللبنانيون لتوزيعها بعدالة بينهم. وهنا تبدو مسؤولية حزب الله في حفظ ما تحقّق، من دون كسر رئاسة الجمهورية التي قدّمت، في القضايا الاستراتيجية، نموذجاً وطنياً كبيراً تمّ إثباته عند كلّ استحقاق، خاصةً في موضوع الدفاع عن السيادة الوطنية في وجه الخطرين الإسرائيلي والتكفيري.

ولعلّها مناسبة من قبل حزب الله للالتفات أكثر نحو تعزيز موقع الطائفة الشيعية في المعادلة الداخلية، والذي لا يعادل وزن هذه الطائفة وما قدّمته من تضحيات، في موازاة ما يقّدهم الحزب حالياً من تضحياتٍ في سبيل القضية الأساس، المتمثلة في مواجهة العدو الإسرائيلي والعدو التكفيري.

أيضاً، على صعيد الصراع الدائر بين الرئاستين الأولى والثانية، لا تبدو مشكلة الأخيرة مع بعدا فقط؛ فهي أيضاً مع الحريري، الذي ربما وجد فرصة لتجاوز توقيع وزير المال وما يمثّل، في لحظة تماهٍ كلٍّ مع عون، تعكس الاتفاق على التحالف المرتقب في كلّ الدوائر بين الفريقين، في الانتخابات النيابية في أيار المقبل.

ولا يبدو رئيس مجلس النواب في وارد التراجع عن مواقفه، التي كان أبرزها أن اللبنانيين قد دفعوا ١٥٠ ألف ضحية في الحرب الأهلية ثمناً للطائف، لكي لا يكون قرار الدولة عند شخص واحد، بل عند مجلس وزراء يمثّل التوافق في البلد.

وهو هنا لا يبدو رفضياً. وكلّ ما يطالب به هو إعادة المرسوم إلى وزير المال ليوقعه؛ وهي الخطوة الأولى على طريق الحل.

ويمكن القول إن برّي، في مواقفه الأخيرة من الأزمة، قد رفع من رصيده الشعبي في البيئة الشيعية، خصوصاً أنه ظهر بمظهر الحريص على موقع الطائفة في المؤسسات، والرافض لعزلها. وهو أوحى للجميع أنه وقف بوجه مشروع ثنائية مذهبية يمكنها، إن استمرت على شكلها الحالي، أن تُطيح بما يُعرّف بالديموقراطية التوافقية، والميثاقية في طريقها. وثمة مخاوف من إعادة هذه الثنائية عقارب الساعة إلى الوراء، حين كانت الثنائية تستأثر بالسلطة السياسية، في الوقت الذي لم تكن فيه رئاسة مجلس النواب على قدر الطموحات.

وإذا عدنا إلى الأزمة حول مرسوم الضباط، فإنّه من المستبعد أن تجد حلاً قريباً لها، مع استمرار الأمور على النحو الذي هي عليه اليوم، وغياب أيّ مساعٍ لنزع فتيل المرسوم، ما يعني أنّ الأبواب ستكون مفتوحة على كلّ الاحتمالات ومن بينها احتمال تضرّر التسوية الرئاسية التي جاءت بالعهد الحالي، وعبّدت الطريق أمام تأليف الحكومة وإنتاج قانون جديد للانتخابات.

ويرفع بعض المتعاطفين مع رئيس المجلس النيابي سلاح عرقلة العمل الحكومي، من خلال اعتكاف أحد مكوّنات مجلس الوزراء، من دون إسقاط إمكانيّة أن تطال شظايا الاشتباك الاستحقاق الانتخابي، حيث من الممكن أن يؤدّي استمرار هذا الاشتباك إلى تغيير ملحوظ في خارطة التحالفات، وبالتالي بروز مشهد سياسي جديد من شأنه أن يكون مؤثراً في الواقع الراهن.

لكن هذه الاحتمالات تبدو مستبعدة، إذ من غير المسموح إيذاء التسوية التي جاءت بها مجموعة تقاطعات دولية وإقليمية ومحلية. كما أنّ حزب الله لن يقبل بفرط التسوية، وهناك مهمّة صعبة باتت ملقاة على عاتق أمينه العام السيد حسن نصر الله في إيجاد حلّ وسطي. وتبدو

مقاربة الحزب قريبة من وجهة نظر برّي، كما أنّ توقيع وزير المال على المرسوم يبدو ضرورياً لتفادي أزمة تكبر يوماً بعد يوم بين الرئيسين عون وبرّي.

ويقول مدافعون عن موقف عون إن برّي يريد إيجاد سابقة عبر توقيع وزير المال، ما يعني تكريس سابقة توقيع الوزير نفسه، أيّاً تكن طائفته، على كلّ مرسومٍ مماثل، وتالياً تثبيت التوقيع الثالث.

لكن هذا الأمر لا يروق لبعض المراقبين الذين يشيرون إلى أنّ عون، وإن كان لا يزال يحافظ في الخطاب والشكل على اتفاق الطائف، إلاّ أنه لا يوفّر جهداً لاسترجاع صلاحيات رئيس الجمهورية القوي في مرحلة ما قبل الطائف، لتحصيل ما لا يمنحه النص الدستوري صراحة.

ويقول هؤلاء إن عون يستفيد من عوامل داخلية ودولية لتحقيق استعادة موقع الرئاسة المسيحي القوي، منها داخلياً عبر احتواء الحريري واحتضانه ومساعدته للحدّ من خسائره في الانتخابات النيابية المقبلة، وبالتالي ضمان توقيعه إلى جانب توقيع رئاسة الجمهورية. ويستفيد عون من اعتقاد أن حزب الله، مهما تعاضمت الملفات الخلافيّة الداخليّة، لا يمكن أن يكون صدامياً معه، على أساس العلاقة الاستراتيجية التي تجمع الطرفين، ولا سيّما مواقف عون في ما خصّ الصراع مع «إسرائيل» والمواجهة مع السعودية.

كما أن رئيس الجمهورية يستفيد من تأييد دولي، أوروبي تحديداً، تحت عنوان تقوية مؤسسات الدولة اللبنانية وعزلها عن التأثيرات الإقليمية.

وهذا الأمر سيرفضه برّي جملةً وتفصيلاً، وهو الذي قاتل بشراسة في الحرب الأهلية لاستعادة حقوق الطائفة الشيعية. وقد عارض بوضوح وصول عون إلى الرئاسة بسبب عدم الاتفاق على

ما سمّي يومها بـ"السلة"؛ وهي خريطة طريق كان المبتغى منها إعادة تثبيت اتفاق الطائف، كما يقول برّي، الذي سيرفض التنازل عما يعتبره تحولات في لبنان جرّاء الطائف.

لكن البعض يتوقّف أمام ما ذهب إليه الحريري في تأييده لموقف عون. وهو يبدو، وما يمثل طائفيّاً، وهو الخارج من أزمة كبرى مع السعودية، أمام تحولات تطاول صلاحيات رئيس الحكومة السنّي، التي تعزّزت بعد الطائف. ويبدو أيّ تعديل في صلاحيات رئاسة الجمهورية، وإن كان في النفوذ وليس في النص، سيمسّ أيضاً صلاحيات رئاسة الحكومة.

أضف إلى ذلك رغبة رئيس الحكومة بالتناغم مع رئيس الجمهورية منذ التسوية الرئاسية قبل نيّف وعام، علماً أنّ الحريري يحفظ كثيراً لعون موقفه الثابت خلال احتجاجه في السعودية؛ وثمة حديث جدّي حول النيّة بإقامة تحالف بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل في الانتخابات النيابية المقبلة.

في الخلاصة، ثمة قراءة تقول أن الأمور سائرة في اتجاه التصعيد، مع عدم نيّة عون التراجع، ليزيد هذا الوضع من عمق الفجوة في العلاقة بين الرجلين التي كانت باردة في أفضل الأحوال، حتى في الفترة الدافئة المحدودة خلال احتجاج الحريري في السعودية.

وعليه، لن تشهد الأيام المقبلة حلاً للمسألة، وبطبيعة الحال سيُشهر عون مسألة العودة إلى القضاء، لكنه لن ينشر القرار في الجريدة الرسمية، خاصة وأن بري قد قابله بتذكيره بالقانون رقم ٦٤٦ الصادر في الثاني من حزيران من العام ١٩٩٧، والذي ينصّ على نشر جميع القوانين والمراسيم في الجريدة الرسمية.

ومردّ هذا التشاؤم يعود إلى أن رئيس الجمهورية لا يزال على موقفه الراض للتوصّل إلى تسوية مع برّي، باعتبار أنّ هذا الأمر بات من الماضي وأصبح في عهدة القضاء.

من ناحيته، يصرّ برّي على أنّ الكرة هي في ملعب رئيس الجمهورية، علماً أنّ في استطاعة رئيس المجلس، حسب المقرّبين منه، إشهار مسألة اختلال التوازن الطائفي في المرسوم؛ إلاّ أنّه وافق على منح الأقدميّة لضباط دورة ٩٤ وفق توزيعهم المعتمد، وجلّ ما يطالب به هو توقيع وزير المال على المرسوم.

وستشهد البلاد المزيد من الكباش الذي سيّخذ عنواناً دستورياً، لكن من المستبعد أن يلجأ برّي إلى «تفجير» الحكومة من الداخل، عبر دعوة وزراء حركة أمل إلى الخروج منها؛ والأمر سيّان بالنسبة إلى عون الذي لا مصلحة له في «تفجير» كهذا.

### جعجع والحريري.. وعون

لا يبدو أنّ ثمة تقارباً قريباً بين زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع والحريري، من دون أن يعني ذلك أنّ التواصل مقطوع. لا بل إنّ ثمة وساطات لا تزال تجري على خط الرجلين، تتمثّل في اللجنة المؤلّفة من الوزيرين غطّاس خوري وملحم رياشي، تحضيراً لعقد لقاء مصالحة بين الحريري وجعجع.

كما تعاني «القوات» على صعيد علاقتها مع الرئيس ميشال عون، ولا أمر جديد على هذا الصعيد سوى أنّ الأمور لا تزال مجمّدة، ولا تقدّم في المسعى على خط الوزير رياشي والنائب إبراهيم كنعان.

أما من ناحية الحريري، فهو لا يزال على موقفه الحذر من اللقاء مع جعجع، ويريد توضيحاً «قواتياً» حول "طعنة في الظهر" تلقّاها خلال "احتجازه" في السعودية، ما لم يُقدم جعجع على توضيحه حتى الآن. لكن الحريري لا يريد تصعيد الأمور، ويبدو أنّ غيظه يتّجه إلى بيته الداخلي؛ كما أنّ ثمة حسابات سياسية تحول دون إعلانه الحرب على جعجع.

في المقابل، لا يريد زعيم القوات الظهور بمظهر الضعيف والمستجدي للقاء الحريري. وهو لا يريد التسليم للأخير بتأمره عليه؛ كما أنه لا يعتبر أنه يمرّ في أزمة. ويشير إلى أنه يتناغم في مواقفه مع القواعد الشعبية للقوات وموقفها الأبرز في المطالبة بمرجعية الدولة اللبنانية من دون غيرها، وخاصة في مسألة السلاح. أي بمعنى آخر، يريد جعجع القول إن الخصم الوحيد له على الساحة هو حزب الله، وإن مواقف «القوات» تنطلق أساساً من رفضها لسلاح الحزب.

وذا جواب جعجع في وجه المزايدات التي تتعرض لها القوات، وخاصة من قبل حزب الكتائب، المتهم رئيسه سامي الجميل هو الآخر بالتآمر على الحريري. لكنه، في المقابل، صاحب الشعارات المزيدة التي تزجج «القوات» مثلما تزجج الفريق الأقوى على الساحة المسيحية، أي التيار الوطني الحر.

لذا، لا يبدو أن العلاقة «القواتية» مع الحريري ستعود إلى سابق عهدها في المدى المنظور، إذ يشعر جعجع أن الحريري قدّمه إلى "المحاكمة" وكأنّه من أشركه في الحكومة، لا الحيثية الشعبية للقوات. إضافة إلى الحديث، وإن كان ليس حديثاً رسمياً، عن حصار «القوات» في التحالفات الانتخابية، عبر رسم تحالف خماسي يضمّ التيار الوطني الحر وتيار المستقبل وحزب الله وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، وهو الأمر الذي لا يزال غير ناضج حتى الآن.

وعلم أنّ ثمة تجاذباً في الصفوف «القواتية» حيال التعاطي مع الواقع الحالي. وإذا كان جعجع هو المقرّر على صعيد الاتجاه الذي يجب على التنظيم سلوكه، فإنّ مواقف جعجع نفسها تبدو مهزوزة.

فبعد أن تمكّن زعيم «القوات» من الخروج كأحد الفائزين، بعد قبوله المفاجيء بتوليّ العماد ميشال عون رئاسة الجمهورية، بدأت مواقفه بالتخبّط مع استقالة الحريري واحتجازه في السعودية.

ولا تبدو اليوم خطة العمل واضحة بالنسبة إلى «القوات». ولا يُعيد جعجع التضييق عليه إلى اللحظة السياسية الحالية، بل هو يرى أنّ الأمور تعود إلى بدايات العهد الحالي، من تشكيل الحكومة، إلى التعيينات، وصولاً إلى معارضته الصفقات، حسب «القواتيين» الذين يرون أنه لولا موقفهم المعروف ما كان عون ليصبح رئيساً للجمهورية!

ومن المفيد التذكير هنا بالتصعيد الذي لجأ إليه جعجع بعد زيارته السعودية، ذاهباً إلى التلويح بالاستقالة من الحكومة. وهي لم تكن تلك المرة الأولى التي يُخطئ فيها في قراءة التطورات. ثم جاءت استقالة الحريري، لكن الأخير سرعان ما تراجع عنها. وكان لافتاً للنظر قبول «القوات» ببيان النأي بالنفس (الصادر عن الحكومة) برغم تعرّضه لانتقاداتٍ من قبل الفريق الذي يقف على يمين ما بقي من قوى ١٤ آذار، علماً أنّ القوات لم تشارك في صياغة بيان النأي بالنفس، فقدّمت بذلك موقفاً إيجابياً يعتبر «القواتيون» أنه يجب أن يُحسب لهم.

لكن، وبعد نقاش داخلي، أدرك جعجع أنّ الخروج من التسوية، إن كان ستترتب عنه بعض الإيجابيات، نتيجة ظهور جعجع بمظهر الرافض لـ «هيمنة حزب الله» على العهد، إلا أنه في الشكل العام، سيكون سلبياً عليه. وسيعلن الآخرون أنّهم نجحوا في عزل «القوات»، وحصارها، وسيظهر جعجع كمن خسر رهانه، ولم يُصب رأيه لدى تبني ترشيح عون، والتحشيد له.

ويقول البعض إن قبول جعجع بالتسوية الحكومية الجديدة مثل خطوة إيجابية تجاه الحريري، عبر الظهور بموقف غير معارض وقابل بما آلت إليه الأمور منذ تولّي عون الرئاسة قبل نيف وعام.

لكن لا يبدو أن الإيجابية «القواتية»، كما يسمّيها القواتيون والمتعاطفون معها، قد أتت بنتيجة إيجابية، سوى أنّها حدّت من تدهور العلاقة مع الحريري، خاصّةً في ظلّ عدم ورود إشارات سلبية من قبل الطرف الآخر، لا سيّما وأنّ أيّ دليل ملموس على سوء العلاقة لم يُقدّم من قبل

الحريري، واقتصر الأمر على المحيطين به، بعد أن وردت "معلومات مغلوبة" إلى الحريري عن دور ما للقوات وشكوى لججع عليه في السعودية، حسب «القواتيين».

في كل الأحوال، يبدو أنه لا موعد قريب للقاء بين ججع والحريري. وهو أمر لا يقف عنده «القواتيون» كثيراً، بينما لم تعد الأمور في السوء الذي كانت عليه، طالما أن في «القوات» من يظن أنه أقرب إلى الحريري من عون!